قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٧

بربط موازنة هيئة القطاع العام للصناعات المعدنية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للصناعات المعدنية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٥٧١٥١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وخمسون مليونا ومائة وواحد وخمسون ألف جنيه) وفقا لما يلى :

أولا ــ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٥٧٠٧٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وخمسون مليونا واثنان وسبعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(ا) الباب الأول ــ أجور ١٠٩٢٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الثانى ــ النفقات الجارية والتحويلات الجارية ٥٥٩٨٠٠٠٠ جنيه ، منه مبلغ ٤٧٥٠٠٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ــ الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٧٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة وسبعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

الباب الثالث : ــ الاستخدامات الاستثمارية ٥٠٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع ــ التحويلات الرأسمالية ٢٩٠٠٠ جنيه .

ثالثا ــ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٥٧٠٧٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وخمسون مليونا واثنان وسبعون ألف جنيه) بالباب الثانى ــ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ــ الايرادات الراسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٧٩٠٠٠جنيه(فقط وقدره تسعة وسبعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(ا) الباب الثالث ــ ايرادات رأسمالية متنوعة مبلغ ٢٩٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع ــ القروض والتسهيلات الأتمانية ٥٠٠٠٠ جنيه (قروض من بنك الاستثمار القومى) .

(المــادة الثانية)

يجوز زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية فى الإيرادات الناتجة عن الحصة فى مقابل الإدارة والإشراف فى توزيعات أرباح الشركات التابعة بموافقة وزارة المــالية بما لايزيد عن ٥٠٪ من الزيادة المحققة .

(المــادة الثالثة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرارات إنشائها وكانت تحمل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجــارية بذات القدر وإخطار وزارة المــالية.

(المــادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة١٩٨٧

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى القعدة سنة ١٤٠٧ (٢٨ يونيه سنة ١٩٨٧)

حسنى مبارك

الموازنة الجارية والرأسمالية لهيئة القطاع العام للصناعات المعدنية
للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧

الاستخدامات	مشروع ١٩٨٨/٨٧	ربط ١٩٨٧/٨٦	الإيرادات	مشروع ١٩٨٨/٨٧	ربط ١٩٨٧/٨٦
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
باب ١ — الأجور	١٠٩٢٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	باب ٢ — الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٥٧٠٧٢٠٠٠	٢٧٨٧٤٠٠٠
باب ٢ — النفقات الجارية والتحويلات الجارية	٥٥٩٨٠٠٠٠	٢٧٣٧٤٠٠٠			
جملة الاستخدامات الجارية	٥٧٠٧٢٠٠٠	٢٧٨٧٤٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية	٥٧٠٧٢٠٠٠	٢٧٨٧٤٠٠٠
باب ٣ — استخدامات استثمارية ...	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	باب ٣ — إيرادات رأسمالية متنوعة ...	٢٩٠٠٠	—
باب ٤ — التحويلات الرأسمالية ...	٢٩٠٠٠	—	الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية	٧٩٠٠٠	٤٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	٧٩٠٠٠	٤٠٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	٥٧١٥١٠٠٠	٢٧٩١٤٠٠٠	إجمالى الإيرادات	٥٧١٥١٠٠٠	٢٧٩١٤٠٠٠